ورقة تقدير موقف

الشباب الأردني
أحلام كبيرة.. ونموذج تنموي بائس

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

آب، 2012

تقديم

تأتي مناسبة يوم الشباب العالمي التي تصادف يوم ١٢ آب من كل عام مناسبة للوقوف على واقع الشباب الأردني والتحديات التي يواجهها غالبيتهم، وتأمل السياسات التي أثرت وما زالت تؤثر على واقع الشباب وأحلامهم، من منظور رسالة المركز ورؤيته وفي إطار اختصاصه.

ونظراً لأهمية فئة الشباب في المجتمعات، فان أوضاعهم وأحلامهم والتحديات التي يواجهونها تعد مؤشرات ذات دلالة على مدى تماسك المجتمعات وتحدد آفاق تطورها.

وفي هذا السياق يتم التركيز عادة على فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و ٢٤ عاما على اعتبار أن هذه مرحلة مفصلية في حياة البشر التي تتحدد فيها مساراتهم، سواء خياراتهم التعليمية او المهنية او الثقافية او السياسية، والتي تهيئهم للدخول الى الحياة العملية. ولكن هذا لا يقلل من أهمية الفئات الشبابية الأخرى التي تزيد عن سن ١٢ عاما.

وفي الأردن تبلغ نسبة الشباب من الفئة العمرية (١٥-٢٤) عاما ما يقارب (٢١ بالمائة) من مجمل المواطنين، والفئة العمرية ما بين (٢٥-٣٤) عاما ما يقارب (١٥ بالمائة) من مجمل المواطنين، وبالتالي نحن نتحدث عن ما يزيد قليلا عن ثلث المجتمع.

تواجه قطاعات واسعة من الشباب في هذه الفئات العمرية جملة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية تتمثل في ضعف جودة التعليم الأساسي والثانوي الذي يتلقونه، وبالتالي ضعف مهاراتهم المعرفية الأساسية، ونظرة سريعة على نتائج امتحان الثانوية العامة التي صدرت قبل أيام توضح أن ما يقارب نصف المتقدمين للامتحان (٤٥ بالمائة) لم ينجحوا.

كذلك أدى النموذج التنموي والسياسات الاقتصادية التي رسمت ونفذت في الأردن خلال العقود الماضية الى تشويه وتخريب الطبقة الوسطى وعلاقات العمل، الأمر الذي أدى الى تراجع المستويات المعيشية لغالبية المواطنين وادى كذلك الى اتساع رقعة الفقر والبطالة واتساع رقعة العمالة الفقيرة (وهم الأشخاص الذين يعملون ويحصلون على أجور غير لائقة لا تكفي لتغطية حاجاتهم وحاجات أسرهم الأساسية)، ما أدى الى دفع آلاف الأسر لإلحاق أبنائها في سوق العمل وهم في بداية سن الشباب وهم في مرحلة التعليم الأساسي والانخراط في سوق العمل لتلبية الحاجات الأساسية المتنامية لهذه الأسر، وهذا يفسر تفاقم أعداد عمالة الأطفال من جهة وزيادة أعداد الشباب غير المهرة من جهة أخرى في سوق العمل.

هذا الى جانب معاناتهم الشديدة من ارتفاع نسبة البطالة إذ أن ما يقارب ثلث الشباب من الفئة العمرية (١٥-٢٤ عاماً) وما يقارب (١١ بالمائة) من الفئة العمرية (٢٥-٣٩ عاماً) يعانون من البطالة.

ويواجه الشباب وخاصة الخريجون الجدد من المراكز المهنية والمعاهد الفنية والجامعات من صعوبات كبيرة للحصول على فرصة عمل، وذلك لعدة أسباب منها عدم مواءمة و/أو ضعف المهارات التي اكتسبوها أثناء دراستهم مع متطلبات وحاجات سوق العمل في الأردن، وذلك بسبب ضعف برامج التدريب المهني والفني التي تلقوها الى

جانب فوضى التخصصات الجامعية وضعف محتواها التطبيقي، ناهيك عن غياب برامج الارشاد والتوجيه المهني أثناء مرحلة اختيار التخصص الذي يدرسونه. والى جانب كل هذا فإن بيئة العمل الطاردة لعمل في غالبية القطاعات الاقتصادية الأردنية بسبب بعدها عن معايير العمل اللائق، إذ أن سوق العمل الأردني يعيش حالة فوضى كبيرة من حيث الانخفاض الملموس في مستويات الأجور، إذ أن معدل الأجور في الأردن بلغ (٣٩٢) ديناراً شهرياً حسب "دائرة الاحصاءآت العامة"، و(٤١٢) ديناراً حسب "مؤسسة الضمان الاجتماعي"، وأن ما يقارب (٧٢ بالمائة) من العاملين بأجر ومشتركين في الضمان الاجتماعي رواتبهم الشهرية تبلغ (٤٠٠) دينار فما دون، ومن المعروف أن خط الفقر المطلق للأسرة المعيارية في الأردن يقارب (٣٥٠) دينارا شهريا، هذا ناهيك عن ساعات العمل الطويلة التي تزيد عن ٨ ساعات يوميا، وحرمان قطاعات واسعة من حقهم في الحماية الاجتماعية، إذ أن ما يقارب (٤٤ بالمائة) من القوى العاملة الأردنية لا تتمتع بأي شكل من أشكال الضمان الاجتماعي حسب "وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومؤسسة الضمان الاجتماعي".

هذا الى جانب غياب الاستقرار الوظيفي وسهولة عمليات الفصل من العمل، وكذلك حرمان الغالبية الساحقة من القوى العاملة في الأردن من حق التنظيم النقابي بموجب نصوص قانونية متخلفة عن الدستور الأردني ومعايير العمل الدولية الواردة في الإعلانات والمواثيق العالمية والدولية لحقوق الانسان واتفاقيات منظمة العمل الدولية، الأمر الذي أدى الى تعميق التراجع في شروط العمل في الأردن.

يضاف الى ذلك المنافسة غير العادلة بين الشباب الأردنيين وخاصة خريجي مراكز التدريب والمعاهد المهنية والفنية والجامعات الجدد مع العمالة الوافدة) المهاجرة) والناجمة عن ضعف ادارة سوق العمل وتنظيمه، الأمر الذي أغرق سوق العمل الأردني بمئات الآلاف من العاملين الوافدين (المهاجرين) دون حصولهم على تصاريح عمل رسمية.

إن مجمل هذه العوامل أدت الى تضييق الخيارات أمام الشباب الأردنيين وتقزيم أحلامهم الكبيرة التي يحملونها، وتحول الكثير من هذه الاحلام عند الكثير منهم الى سلوكيات تمردية على القوانين وممارسة مختلف أشكال العنف الذي نشهده يوميا في مختلف انحاء المملكة.

لقد بات مطلوبا من الحكومة وبشكل ملح الانتباه الى الأسباب الأساسية التي ادت الى تضييق الخيارات أما الشباب، من خلال اعادة النظر بشكل جذري بالنموذج التنموي والسياسات الاقتصادية التي انبثقت عنه بهدف توجيه مشروع التنمية والاقتصاد الاردني نحو التركيز على خلق فرص عمل بكثافة وبشروط عمل لائقة، واعادة النظر بسياسات التعليم بمختلف تخصصاتها ومستوياتها وتحسين جودتها، الى جانب تنظيم سوق العمل، بهدف إعادة التوازن الى شخصية شبابنا وتوسيع الخيارات أمامهم.

Phenix الفينيق
للدراسات الإقتصادية والمعلوماتية
ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

www.phenixcenter.net
info@phenixcenter.net
هاتف: 00962 6 5164490 ، 00962 6 5164491
فاكس: 00962 6 5164492